

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/45/701
1 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISHالدورة الخامسة والأربعون
البنود ٦٨ و ٦٩ و ١٣٩ من جدول الأعمالتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسطاستعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدوليتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلميةرسالة مؤرخة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة صورة طبق الاصل للرسالة المؤرخة في ٣٠ تشرين
الاول/اكتوبر ١٩٩٠ التي وجهها إليكم وزير خارجية جمهورية البانيا الاشتراكية
الشعبية ، السيد ريس ماليي (انظر المرفق) . وستجدون طيه أيضا نصي البيان المشترك
والرسالة الموجهة من اجتماع وزراء خارجية دول البلقان المعقود في تيرانا في
٢٤ و ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ إلى اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا
المقرر عقده في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أما النسخ الأصلية للرسالة والوثائق ، فسوف ترسل إلى مكتبكم حال وصولها في
البريد الدبلوماسي .

وسأغدو مهتمنا لو تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها ، بوصفهما من وثائق الجمعية
العامة في إطار البنود ٦٨ و ٦٩ و ١٣٩ من جدول الأعمال .

(التوقيع) باشكيم بيتاركا

السفير

الممثل الدائم لجمهورية البانيا
الاشتراكية الشعبية لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ موجهة
إلى الأمين العام من وزير خارجية البانيا

اسمحوا لي في المقام الاول أن أوجه إليكم شكري الخالص للكلمة التي ألقيتها في اجتماع وزراء خارجية دول البلقان المعقود في تيرانا في ٢٤ و ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وإنني إذ أغتنم هذه الفرصة ، ليسعدني أن أبلغكم أن اجتماع تيرانا قد أعرب عن تقديره الكبير للدور الذي تفضل به الأمم المتحدة بوصفها أداة هامة لحفظ السلم والامن وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية .

وبمفتي ممثلا للبلد المضيف ، يشرفني أن أرفق طيه البيان المشترك (انظر التذييل الاول) لاجتماع وزراء خارجية دول البلقان وأن أطلب منكم تعميمه بوصفه من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة .

كما أرفق طيه ، للعلم ، نسخة من الرسالة (انظر التذييل الثاني) التي قرر الاجتماع المذكور أعلاه توجيهها إلى اجتماع القمة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

(التوقيع) ريس ماليي

التذييل الاول

البيان المشترك

اجتمع وزراء خارجية دول البلقان في تيرانا في ٢٤ و ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وألقى كلمة في الاجتماع ، السيد راميس اليا رئيس هيئة رئاسة الجمعية الشعبية لجمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية .

وحضر الاجتماع كل من : وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية ، السيد ليوبن غوتيف ؛ ووزير خارجية الجمهورية اليونانية ، السيد انتونيس سماراس ؛ ووزير خارجية رومانيا ، السيد ادريان ناستاز ؛ ووزير خارجية جمهورية تركيا ، السيد أحمد كورتيبي البتموسن ؛ ووزير الشؤون الخارجية الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، السيد بوديمير لونكار ، ووزير خارجية جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، السيد ريس ماليلي الذي انتخب رئيسا للاجتماع .

وبروح من الود والتعاون ، تبادل الوزراء الآراء وقيّموا التقدم المحرز حتى اليوم في عملية التعاون البلقاني ، وهي عملية بدأت في الاجتماع الاول لوزراء الخارجية في بلغراد في عام ١٩٨٨ ، الذي حددت فيه الخطوط والاهداف الرئيسية لهذه العملية في المستقبل .

وأشاروا مع الارتياح إلى أن جميع شعوب البلقان قد حيت التعاون البلقاني كما رجب به الرأي العام الدولي ، كسبيل واقعي يعزز المصالح الوطنية للبلدان المشاركة ، والسلم والامن في المنطقة ، مما يتسق مع التطورات الايجابية الحاصلة في الساحة الاوروبية .

وأشار الوزراء إلى أهمية الأنشطة البلقانية المضطلع بها حتى الآن بنجاح في مختلف الميادين ذات الأهمية المشتركة ، واتفقوا على أن التعاون في الميادين المحددة بالفعل ، أو المقرر تحديدها ، ينبغي أن يتجسد في أعمال ملموسة ، تشمل التوقيع على الاتفاقات ذات الصلة .

وشدد الوزراء على أن التعاون المتعدد الأطراف ، بوصفه عنصرا سياسيا ايجابيا في بلدان البلقان ، يهيئ أيضا الظروف المؤاتية لتدعيم العلاقات الثنائية ، التي تظل عاملا هاما في تحسين المناخ عموما وتنمية التعاون الحقيقي .

وكرر الوزراء الإعراب عن التزام بلادهم بالتام بالمبادئ المتمثلة في احترام الاستقلال ، والسيادة ، والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود ، والمساواة في الحقوق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وشددوا على أن الحالة في أوروبا وفي العالم قد تغيرت إلى حد كبير منذ اجتماع بلغراد ، وأن التطورات الأخيرة في أوروبا تتماشى مع عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي تتجه بالفعل نحو ترسيخه من الناحية المؤسسية . ولاحظ الوزراء ظهور مفهوم جديد للأمن في أوروبا ، يبتعد عن روح التفرقة والمجابهة ، ويقوم على أساس التفاهم ، والثقة المتبادلة والتعاون . وأعربوا عن رأي مفاده أن الاستقرار السياسي يرتبط على نحو وثيق بالتنمية والتعاون على الصعيد الاقتصادي .

وتمشيا مع هذه الحقائق ، أكد الوزراء من جديد التزام بلادهم بتدعيم وزيادة تعزيز التعاون البلقاني على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والإنساني ، ورفع نوعيته إلى مستوى جديد من الجودة .

وشدد الوزراء على أن التعاون البلقاني جزء لا يتجزأ من العمليات الأوروبية الايجابية . إذ تمثل دول البلقان ، التي تواكب التطورات الأخيرة ، عامل سلم وأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا برمتها .

وحيا الوزراء اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في باريس ، وقرروا توجيه رسالة إليه .

وشدد الوزراء على التزام بلادهم بالديمقراطية والقيم الأوروبية المشتركة ، تمشيا مع وثيقة هلسنكي الختامية والوثائق الأخرى لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وهم بذلك يقدمون مساهمتهم المتسمة بروح المسؤولية تجاه تحقيق مستقبل أفضل في أوروبا .

وشدد الوزراء على أنه ، إلى جانب تدعيم التجمعات الإقليمية والتعاون الإقليمي ، يوجد الدور المعزز الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة والذي يظل أداة هامة لحفظ السلم والأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية .

واتفق الوزراء ، واضعين نصب أعينهم الالتزام المشترك لبلدان البلقان الذي من شأنه أن يحقق تطلعات شعوبهم إلى السلم وحسن الجوار استعدادا منهم للمساهمة في ترسيخ العمليات التي بدأت تحدث في القارة ، على تكوين فريق عامل لوضع وثيقة تضم مبادئ حسن الجوار في دول البلقان ، تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ووثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والسابقات الدولية .

واعترافا من الوزراء ، بأن الموقف الإيجابي إزاء الأقليات الوطنية ، كما تشير إليه وثيقة هلسنكي الختامية والوثائق ذات الصلة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ووفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، هو من العوامل الأساسية لحسن الجوار ، والثقة المتبادلة والاستقرار ، والتماسك والديمقراطية في دول البلقان ، اتفق الوزراء على أن الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات وطنية يحق لهم ، في إطار النظام الدستوري المتبع في بلدهم ، الذي يكفل للجميع المساواة في الحقوق والوضع أن يعربوا بحرية عن هويتهم الإثنية والثقافية واللغوية والدينية وأن تكون لهم الحرية في الحفاظ عليها وتنميتها ، كما يحق لهم التمتع تماما بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين .

وكرر الوزراء التأكيد على تصميم بلدان البلقان على تدعيم التقدم المحرز في مختلف ميادين التعاون فيما بين بلدان البلقان ، وعلى مواصلة حوارهم السياسي المتعدد الأطراف .

وكرر الوزراء الإعراب عن رغبتهم في جعل الاتصالات فيما بين برلمانات بلدانهم حقيقة واقعة وذلك بإنشاء مجموعات برلمانية للتعاون البلقاني المتعدد الأطراف .

وتمت مناقشة اقتراح متعلق بعقد اجتماع لرؤساء دول وحكومات بلدان البلقان ، كما جرى التشديد على أهمية تهيئة الظروف اللازمة لعقده في المستقبل القريب . واتفق الوزراء على معاودة مناقشة هذا الموضوع في اجتماعهم المقبل .

واتفق الوزراء على أن تعقد اجتماعات وزراء خارجية دول البلقان سنويا . وسوف يعقد الاجتماع المقبل في صوفيا في خريف عام ١٩٩١ .

وقرر الوزراء ، بالنظر إلى تزايد أنشطة التعاون البلقاني ، على أن يقوم البلد المضيف لاجتماع وزراء الخارجية بدور المنسق إلى أن يُعقد الاجتماع الوزاري المقبل .

وأولى الوزراء اهتماما خاصا إلى التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان البلقان ، وارتأوا أنه يتسم بأهمية كبيرة للغاية بالنسبة لتعزيز العلاقات بمفئة عامة في المنطقة . ومراعاة لذلك ، وبغية تقديم الارشاد بشأن أهداف التعاون البلقاني ونطاقه وإطاره التنظيمي وبعده الاقتصادي ، أوصى الوزراء بأن يجتمع وزراء الاقتصاد أو التجارة الخارجية لبلدان البلقان على أساس سنوي .

وشددوا أيضا على ضرورة تكثيف الأعمال التحضيرية الخاصة بإنشاء معهد البحث للتعاون الاقتصادي البلقاني في أшина .

وأوصى الوزراء بأن يعقد الاجتماع المقبل لوزراء النقل في تيرانا في عام ١٩٩١ .

كما أوصى الوزراء بعقد اجتماع لوزراء الصحة في تركيا في عام ١٩٩١ .

وشدد الوزراء على ضرورة الاضطلاع بأنشطة جديدة وملموسة لضمان الاستفادة على نطاق أوسع من فرص زيادة التعاون في مجال التجارة بما في ذلك تبادل السلع الأساسية والخدمات وتجارة الحدود ، والنقل ، والصناعة ، والسياحة ، والطاقة ، والزراعة وإدارة المياه ، والطب البيطري وحماية النباتات والغابات ، وحماية البيئة والصحة .

وأكد الوزراء على أهمية تبادل الآراء بشأن التعاون في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية ، والأعمال المصرفية ، والعلم والتكنولوجيا ، والثقافة ، والألعاب الرياضية ، والأعلام ونظم المعلومات .

وأشار الوزراء إلى الدور الذي تضطلع به العلاقات الثقافية بوصفها وسيلة لتعزيز ايجاد تفاهم أفضل وصداقة فيما بين بلدان منطقة البلقان ، واتفقوا على أن يعقد أول مهرجان للفنون البلقانية في تركيا في عام ١٩٩١ .

واتفق الوزراء على إنشاء فريق عامل لدراسة جدوى إقامة مصرف التنمية البلقاني ، وذلك بهدف تخصيص موارد مالية اضافية لتيسير تنفيذ المشاريع ذات الأهمية المشتركة

وأكدوا على ضرورة تكثيف الأعمال التحضيرية الرامية إلى توقيع اتفاقية إقليمية بشأن حماية البيئة في شبه جزيرة البلقان .

وشددوا على ضرورة تنفيذ اتفاق التفاهم الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات ، وأوصوا بأن يعقد في يوغسلافيا في عام ١٩٩١ اجتماع لخبراء بلدان البلقان المعنيين بالإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة .

وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة النظر في تدابير بناء الثقة والأمن فيما بين بلدان البلقان .

وأكد الوزراء على أهمية إقامة تعاون على المستوى غير الحكومي وأعربوا عن تأييدهم التام لهذا التعاون .

وتم الاتفاق على مواصلة عقد اجتماعات مرتين في السنة لكبار المسؤولين في وزارات الخارجية ، الذي اسندت إليهم مهمة دراسة جميع المقترحات وتنسيق الأنشطة الأخرى في كافة ميادين التعاون المتعدد الأطراف . وسيعقد الاجتماع التالي لكبار المسؤولين في تركيا في نيسان/ابريل ١٩٩١ .

وفوض الوزراء كبار المسؤولين بدراسة كافة جوانب تشكيل المحفل البلقاني ، الذي سيشمل عقد اجتماعات دورية في إطار التعاون البلقاني ، وكذلك إنشاء مؤسسات بلقانية للتعاون المتعدد الأطراف في شتى الميادين ، وبتقديم تقرير عن أعمالهم إلى الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول البلقان .

وقدّم أثناء الاجتماع عدد كبير من الاقتراحات الأخرى . واتفق الوزراء على أن ينظر كبار المسؤولين في هذه الاقتراحات في اجتماعاتهم بهدف وضع التوصيات المناسبة .

وكرر الوزراء تأكيد عزمهم على كفالة التنفيذ الكامل والفعال لجميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لضمان انسحاب العراق من الكويت فوراً وبدون شرط .

وأكدوا على الأهمية التي يعلقونها على إيجاد حل سلمي مبكر للمشكلة واستعادة دولة الكويت لاستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها بالكامل .

ولاحظوا أن تحقيق هذا الهدف سيعود بالفائدة أيضا على بلدان منطقة البلقان ،
إذ أنه سيحد من الخسائر الاقتصادية الباهظة التي مُنيت بها نتيجة لغزو العراق
واحتلاله للكويت .

وأناط الاجتماع بالبنانيا مهمة إحاطة الأمين العام للأمم المتحدة علما بوثائق
الاجتماع وإرسالها إليه .

وأعرب المشتركون عن شائهم على الطريقة التي أُدير بها الاجتماع ، وعن
امتنانهم لحكومة جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية لحسن ضيافتها للوفود
المشاركة .

التذييل الثاني

رسالة موجهة إلى اجتماع رؤساء الدول أو رؤساء حكومات
الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا
المعقود في باريس في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٩٠ ، من وزراء خارجية دول البلقان

إن وزراء خارجية جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية تركيا ، وجمهورية رومانيا ، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية وجمهورية اليونان ، الذين اجتمعوا في تيرانا في يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قد وجهوا هذه الرسالة إلى اجتماع رؤساء الدول أو رؤساء حكومات الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في باريس . ويود الوزراء أن يؤكدوا الالهية التاريخية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بالنسبة لمستقبل أمن وسلم ورخاء بلدان أوروبا وشعوبها ، وأن يحيطوا المشتركين في مؤتمر قمة باريس علما بالانجازات التي حققها التعاون الإقليمي البلقاني كجزء لا يتجزأ من عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وأهدافه في المستقبل .

وإن بلدان البلقان ، إذ ترحب بالتغييرات الايجابية الحاصلة في أوروبا فإنها تعتبر مؤتمر قمة باريس بمثابة مرحلة هامة في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليها . وتؤكد هذه البلدان على ضرورة تطوير حكم القانون ، والديمقراطية التعددية ، والمؤسسات الديمقراطية والاقتصاد السوقي . كما أن اتخاذ تدابير تهدف إلى التغلب على أوجه الاختلاف في مستوى التنمية الاقتصادية وحل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها بلدان البلقان من شأنه أن يؤدي أيضا إلى إيجاد قدر أكبر من الاستقرار السياسي في أوروبا .

والتعاون الإقليمي المكثف في منطقة البلقان الذي جاء عقب الاجتماع التاريخي لوزراء خارجية دول البلقان في بلغراد في عام ١٩٨٨ ، إنما يعكس تصميم جميع بلدان البلقان على زيادة التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف في مجموعة من الميادين ذات الاهتمام المتبادل ، والتغلب على الخلافات والمنازعات القائمة فيما بينها عن طريق التطوير الثابت للتعاون الشامل وتعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة . وفي اجتماع تيرانا ، اتفق الوزراء على عدد من الخطوات الأخرى التي ستتخذ في هذا الاتجاه . وبالنظر إلى اتساع نطاق تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا ، أبرز الوزراء الحاجة

إلى مواصلة النظر في تدابير بناء الثقة والأمن فيما بين بلدان البلقان كوسيلة للمساهمة في زيادة توطيد الأمن والاستقرار في أوروبا . وتسترشد بلدان البلقان في تنمية التعاون المتبادل فيما بينها بالمبادئ العامة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك بمبادئ عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وغاياتها ومنجزاتها . وهم على اقتناع بأن هذا التعاون يساعد على تعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة وفي أوروبا . وهم بذلك إنما يساهمون مساهمة ملموسة في تعزيز عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفي إقامة نظام وتعاون جديدين في القارة .

ورحب الوزراء بالطلب الذي قدمته ألبانيا للمشاركة الكاملة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأعربوا عن رغبتهم في تحقيقه .

وانطلاقاً من الأهمية البالغة المعلقة على إحراز تقدم وإقامة تعاون في الميدان الإنساني ، تؤكد بلدان البلقان التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كل مجال . وهي تعلق أهمية خاصة على حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات وطنية ، على النحو المشار إليه في وثيقة هلسنكي الختامية والوشاشق المناظرة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، باعتبار أن ذلك من عوامل التماسك والاستقرار والمداقة وحسن الجوار ، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي .

وإن تزايد الترابط بين البلدان ، وتداخل المشاكل التي يتسم بها عالم اليوم أكثر من ذي قبل ، ولا سيما العلاقات في قارتنا ، يجعل هدف التعاون البلقاني ذا أهمية للبلقان ولأوروبا جمعاء ، وهو هدف يجد فيه كل بلد بلقاني ، بصورة فردية وجماعية ، مصلحته الوطنية السامية .
